

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.39
24 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

الفلبين*: مشروع قرار

الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر
وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والمتصلة جميعا بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وفيه أعلنت سنة ١٩٩٦ باعتبارها السنة الدولية للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وفيه طلبت أن يعد في موعد مبكر مشروع برنامج بشأن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للقضاء على الفقر والاحتفال بها؛

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تؤكد على ضرورة تركيز الجهود والسياسات على الأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع،

وإذ تدرك ضرورة تعزيز فرص الحصول على الموارد والدخل، وإزالة العوامل والقيود التي تسبب إدامة اللامساواة،

وإذ تشدد على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بدور رئيسي في تعزيز تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٠، بغية القضاء على الفقر،

وإذ تؤكد على أن تمكين المرأة سيكون عاملاً حاسماً في القضاء على الفقر، نظراً إلى أن المرأة تسهم في الاقتصاد كما تسهم في القضاء على الفقر من خلال الأعمال التي تقوم بها سواء بأجر أو بدون أجر،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن المجتمع الدولي على أعلى المستويات السياسية قد توصل إلى توافق في الآراء والتزم بالقضاء على الفقر في المؤتمرات الرئيسية الأخيرة للأمم المتحدة بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وكذلك في الأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المقبل المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)، وبصفة خاصة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يتناول القضاء على الفقر كأحد موضوعاته الرئيسية الثلاثة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما أولي في مؤتمر القمة العالمي الذي عقده في هاليفاكس مجموعة البلدان السبعة من أهمية، للقضاء على الفقر كأولوية عليا من أجل تخفيف محنة البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحكومات قررت اعتماد التدابير والآليات المناسبة لتنفيذ ورصد نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بمساعدة تقدم حسب الطلب، من جانب الوكالات المتخصصة، والبرامج، والصناديق واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع مشاركة واسعة من كل قطاعات المجتمع المدني،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن مشروع برنامج الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر^(١) وبشأن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية^(٢)،

(١) A/50/551

(٢) A/50/396

وقد نظرت أيضا في إعلان كوبنهاغن^(٣) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤)، ولا سيما الفقرة ٩٥ (ج) من برنامج العمل، التي أوصي فيها بأن تعلن الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر عقب السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، بهدف النظر في مزيد من المبادرات بشأن القضاء على الفقر،

ألف - الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)

١ - تقرر أن يكون موضوع السنة الدولية للقضاء على الفقر^(٥) "الفقر يمكن ويجب القضاء عليه في كل أنحاء العالم"؛

٢ - تحت جميع الحكومات، والمجتمع الدولي بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع على أن تسعى جادة الى تحقيق هدف القضاء على الفقر في إطار "السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)"؛

٣ - تؤكد من جديد على أن يضطلع بالأنشطة الرئيسية للاحتفال بـ "السنة الدولية للقضاء على الفقر" على جميع المستويات وعلى أن تقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة بهدف إيجاد مزيد من الوعي لدى الدول صانعي السياسات والرأي العام الدولي بأن القضاء على الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد في آن معا وبأنها شرط أساسي لتعزيز السلم وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تقرر أن يكون الهدف من الأنشطة التي يضطلع بها خلال "السنة" وبناء هيكل الدعم لبذل جهد مستدام أطول أمدا من أجل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتوصيات والتدابير المتخذة والأحكام الأساسية التي سبق الاتفاق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما منها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^{(٣)(٤)}؛

٥ - تقرر أيضا أن تسترشد الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات خلال تلك "السنة"، في جملة أمور، بالمبادئ التالية:

(٣) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) نفس المرجع، المرفق الثاني.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة A/48/183.

(أ) أن القضاء على الفقر يتطلب اضطلاع الحكومات والإدارات المحلية والمجتمع المدني وأوساط الأعمال والشركات بالتزامات وجهود مستدامة وجماعية يدعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، كما يتطلب وضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر وتنفيذها ورصدها بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الأناس الذين يعيشون في فقر؛

(ب) يتطلب القضاء على الفقر اعتماد تدابير تكفل إمكانية حصول الأناس الذين يعيشون في فقر على الموارد والفرص اللازمة للخلاص من الفقر، فضلا عن اتخاذ تدابير تكفل حماية كل أفراد المجتمع من الفقر الناجم عن المرض أو فقدان العمل أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث الأخرى؛

(ج) يتطلب القضاء على الفقر كفالة إمكانية حصول كل الناس الذين يعيشون في فقر على الخدمات الاجتماعية الأساسية ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع؛

(د) يتطلب القضاء على الفقر أن تمنح المرأة الفرص الاقتصادية والاجتماعية للإسهام في التنمية وأن توضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر بما يجعلها تتضمن بعدا محددا يراعى فيه نوع الجنس؛

(هـ) يتطلب القضاء على الفقر إعداد برامج هادفة لتلبية الاحتياجات الخاصة لفئات اجتماعية وديموغرافية مخصوصة، بما في ذلك الشباب، والمسنين المحرومين، والمعوقين، وغيرهم من الفئات الضعيفة والمحرومة؛

(و) يتطلب القضاء على الفقر أن يزيد المجتمع الدولي من مقدار وفعالية ما يقدمه من دعم لأغراض التنمية القائمة على قاعدة عريضة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٦ - توصي بأن تضطلع جميع الدول، وفقا لإعلان كوبنهاغن^(٣) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤)، بما يلي في موعد غايته عام ١٩٩٦:

(أ) وضع تعريف وتقييم دقيقين للفقر المدقع؛

(ب) وضع المقاييس والمعايير والمؤشرات الكفيلة بتحديد مدى وكيفية توزيع الفقر المدقع؛

(ج) القيام على وجه الاستعجال بصوغ أو تعزيز سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى الإقلال إلى حد كبير من الفقر عموما في أقصر وقت ممكن، والحد من حالات اللامساواة والقضاء على الفقر المدقع بحلول تاريخ مستهدف يحدده كل بلد في سياقه الوطني؛

(د) زيادة الجهود العامة المبذولة للقضاء على الفقر المدقع والإقلال الى حد كبير من الفقر عموما بعدة طرق منها صوغ أو تعزيز أو تنفيذ خطط وطنية للقضاء على الفقر، تتصدى للأسباب الهيكلية للفقر، وتشمل العمل على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والمستوى الدولي؛

(هـ) إيلاء اهتمام خاص، في سياق الخطط الوطنية، لإيجاد العمالة كوسيلة للقضاء على الفقر مع إيلاء الاعتبار المناسب للصحة والتعليم، وإسناد أولوية عليا للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوليد الدخل للأسر المعيشية، وتعزيز إمكانيات الانتفاع بالأسول الانتاجية والفرص الاقتصادية؛

٧ - تشدد على أنه ينبغي، خلال السنة، تمكين الناس الذين يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم عن طريق إشراكهم إشراكا تاما في تحديد الأهداف وفي تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية بما يضمن تمثيل تلك البرامج لأولوياتهم؛

٨ - توافق على ما خططته منظومة الأمم المتحدة من أنشطة للاحتفال "بالسنة" على الوجه الوارد في تقرير الأمين العام^(١) وتدعوها إلى اتخاذ مبادرات أخرى؛

٩ - تحت جميع المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف على زيادة استثماراتها في القطاعات الاجتماعية وبرامج القضاء على الفقر وعلى التعجيل بتلك الاستثمارات؛

١٠ - ترحب بقرار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء "صندوق القضاء على الفقر" بغية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، على وضع خطط وطنية لمكافحة الفقر؛

١١ - ترحب أيضا بقرار لجنة التنسيق الإدارية مؤخرا إنشاء ثلاث فرق عمل تعنى بجوانب مختلفة من أعمال متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وذلك بهدف النظر في مسائل تتصل بالقضاء على الفقر؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير ذات الصلة لترتيب أمر نشر هذا القرار وبرامج الاحتفال بـ "السنة" على نطاق واسع وبطريقة فعالة، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدول، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية والجماعات الأخرى المهتمة بالأمر في المجتمع المدني، الى إيلاء الاهتمام اللازم للاحتفال بـ "السنة"؛

١٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا مرحليا عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار، فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الاحتفال بـ "السنة"؛

باء - عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

١ - تعلن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

٢ - تحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع على أن تسعى جادة الى تنفيذ ما خلصت اليه مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من نتائج تتصل بالقضاء على الفقر، ولا سيما منها إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك باعتبار القضاء على الفقر هدفا قابلا للتحقيق في سياق "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر"؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ داخل الأمانة العامة كيانا يمكن التعرف عليه بوضوح مزودا بما يلزم من الموارد ومن أعداد موظفي الفئة الفنية وموظفي الدعم المؤهلين والأكفاء للاضطلاع بمجموعة متنوعة واسعة من المهام دعما لتنفيذ أنشطة القضاء على الفقر على نطاق المنظومة، بما في ذلك أنشطة "العقد" مع الاعتماد على أنجع سبل استخدام الموارد وأكثرها فعالية من حيث التكاليف؛

٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يدعو الأجهزة والمؤسسات والبرامج والصناديق والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لم تنشئ بعد مراكز تنسيق وآليات مماثلة أخرى تمكنها من التنفيذ الفعال لأحكام واتفاقات ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة بالقضاء على الفقر الى النظر في أمر القيام بذلك؛

٥ - تقرر إنشاء لجنة عاملة مخصصة مفتوحة باب العضوية تابعة للجمعية العامة لوضع إطار دولي للعمل تنفيذي وشامل لأغراض "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر" بحيث تبدأ تلك اللجنة أعمالها في أقرب وقت ممكن من عام ١٩٩٦؛

٦ - تقرر أيضا لهذا الغرض أن تعقد في نيويورك للجنة العاملة المخصصة المفتوحة باب العضوية دورتين أمد كل منهما أسبوع واحد بحيث يمكن لها أن تنجز أعمالها في موعد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وذلك بغية تقديم مشروع الإطار الدولي للعمل كيما تعتمده الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛

٧ - تطلب من اللجنة العاملة المخصصة المفتوحة باب العضوية التابعة للجمعية العامة أن تراعي في مداولاتها ما قدمه الأمين العام عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من تقارير، بما في ذلك ما يرد فيها من توصيات، فضلاً عن نتائج المؤتمرات الرئيسية المتصلة بالقضاء على الفقر، ولا سيما إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك الآراء والمقترحات المقدمة من الدول و/أو من مجموعات الدول، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن نتائج أعمالها؛

٨ - تطلب إلى الدول، وإلى منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وسائر الجهات الفاعلة المعنية بالعدالة أن تشارك بنشاط في دعم "العقد" مالياً وتقنياً، ولا سيما بهدف ترجمة جميع التدابير والتوصيات إلى برامج وأنشطة تنفيذية وملموسة للقضاء على الفقر؛

٩ - تقرر إنشاء صندوق استثماري خاص لـ "العقد على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتناشد المؤسسات المالية والقطاع الخاص المساهمة بسخاء في الصندوق الاستثماري من أجل تمويل أنشطة القضاء على الفقر؛

١٠ - تطلب، لذلك، أن يضمن الأمين العام نشر نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن وأن يكفل أيضاً إحالة الإطار الدولي للعمل المعد لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، بمجرد اعتماده، إلى جميع الدول وإلى ما لها صلة بالأمر من المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية بغية ضمان مساهمتها النشطة والكبيرة فيه؛

١١ - توصي بأن تعطي البلدان المانحة أولوية أعلى للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات مساعداتها المقدمة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وذلك بعدة طرق منها المساهمة في الصندوق الاستثماري للعقد؛

١٢ - تشجع البلدان النامية على تعبئة الموارد الخارجية والداخلية لبرامج وأنشطة القضاء على الفقر وتيسير تنفيذها الكامل والفعال؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

— — — — —